A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية

الموجز

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة 2021-2030 بأنها عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا العقد في منع ووقف وعكس مسار تدهور النظم الإيكولوجية وتضررها وتدميرها في جميع أنحاء العالم. وقد عيّنت برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصفتهما الوكالتين الرائدتين من أجل تنفيذ هذا العقد. وإنّ عقد الأمم المتحدة هو نداء عالمي من أجل اتخاذ الإجراءات الرامية إلى حشد الدعم السياسي والبحث العلمي والقوة المالية من أجل الارتقاء بعملية الإصلاح على نطاق واسع. كما أنه يؤدي دور إطار عمل بشأن "تنشيط" الاتفاقات والالتزامات الدولية الحالية المتعلقة بالبيئة. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يجري وضع برنامج عمل مشترك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما يجري العمل على إنشاء مجموعة ممارسين تضم ممثلين من وزارات مختلفة فيها قطاعات فرعية ذات صلة بالنظام الإيكولوجي ومن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية إنشاء أوجه تآزر بين الزراعة والحفاظ على النظام الإيكولوجي وتدخلات الإصلاح.

الإجراءات المُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعوّ إلى حث الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) الأخذ علمًا بعقد الأمم المتحدة لإصـــلاح النظم الإيكولوجية والجهود المبذولة بهدف وضـــع برنامج عمل مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيد الإقليمي لعكس مسار تدهور النظم الإيكولوجية في الإقليم.
يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى: أمانة المؤتمر الإقليمي البريد الإلكتروني: FAO-RNE-NERC@fao.org

مقدمة

أوّلًا – السياق العام

1- إنّ النظم الإيكولوجية، التي تتسم بإمكانية توفير الخدمات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى سبل العيش والبقاء، معرضة للخطر بسبب زيادة معدلات التدهور وفقدان التنوع البيولوجي والأثر السلبي الناجم عن تغير المناخ.

2- وتسعى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى القضاء على الفقر والجوع والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ وتحسين سبل العيش للجميع وفي كل مكان. ومن غير المرجح أن تتحقق هذه الأهداف، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة التي تشملها والبالغ عددها 17 هدفًا، ما لم يتوقف تدهور النظام الإيكولوجي وما لم يتم العمل على إصلاح النظام الإيكولوجي على الصعيد العالمي وعلى أوسع نطاق.

3- وفي مارس/آذار 2019، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة 2021–2030 بأنها عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا العقد في منع ووقف وعكس مسار تدهور النظم الإيكولوجية وتضررها وتدميرها في جميع أنحاء العالم. وقد عيّنت برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصفتهما الوكالتين الرائدتين من أجل تنفيذ هذا العقد.

4- وإنّ عقد الأمم المتحدة هو نداء عالمي من أجل اتخاذ الإجراءات الرامية إلى حشد الدعم السياسي والبحث العلمي والقوة المالية من أجل الارتقاء بعملية الإصلاح على نطاق واسع. كما أنه يؤدي دور إطار عمل بشأن "تنشيط" الاتفاقات والالتزامات الدولية الحالية المتعلقة بالبيئة. ويدعم الإصلاح الفعال التحقيق المتزامن لأهداف اتفاقيات ريو – اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – المتمثلة جميعًا في حيادية التنوع البيولوجي وتدهور المناخ والأراضي والمبادرات العالمية المتعلقة بها.

5- ويجري تعريف إصلاح النظم الإيكولوجية بأنه "عملية وقف التدهور وعكس مساره، مما يفضي إلى تحسين خدمات النظام الإيكولوجي واستعادة التنوع البيولوجي. ويشتمل إصلاح النظام الإيكولوجي على سلسلة واسعة من الممارسات، تعتمد على الظروف المحلية والخيار المجتمعي[1]". وينبغي أن تعالج أنشطة الإصلاح على نحو متوازٍ الأسباب المباشرة وغير المباشرة الكامنة وراء تدهور النظام الإيكولوجي وتجزئتها وفقدان التنوع البيولوجي ومنتجات النظام الإيكولوجي وخدماته ومخاطر تغير المناخ.

ثانيًا – الهدف والغايات الإجمالية للعقد

6- تتمثل رؤية عقد الأمم المتحدة في "عالم يتم فيه إصلاح العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وتزداد فيه مساحات النظم الإيكولوجية الصحيّة ويوضع فيه حدّ لفقدان النظام الإيكولوجي وتجزئته وتدهوره، بما فيه خير صحة ورفاه جميع الكائنات الحيّة على كوكب الأرض والأجيال المقبلة".

[1] انظر: https://www.fao.org/3/cb6591en/cb6591en.pdf

7- ويهدف هذا العقد إلى تحقيق ما يلي:

- إنشاء زخم جديد وتعزيز الالتزامات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية الرامية إلى منع تدهور النظم الإيكولوجية ووقفه وعكس مساره على الصعيد العالمي؛
- الارتقاء بالجهود المبذولة من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية؛
- تعزيز التوعية والفهم بشأن المنافع المتعددة المترتبة على إصلاح النظم الإيكولوجية وتطبيق تلك المعارف في النظم التعليمية وفي عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص؛
- وبناء أوجه تآزر بين مبادرات الزراعة والتنمية الحضرية والحفاظ على النظام الإيكولوجي وإصلاحه، والتكيف مع تغير المناخ.

8- وقد وُضعت استراتيجية عالمية من خلال مشاورات واسعة بغية إرشاد عملية تنفيذ العقد. وتتمثل الغاية من الاستراتيجية في ما يلي: (1) تحفيز وضع نهج جديد في التنمية الوطنية، يضع إصلاح النظم الإيكولوجية في صميم التخطيط والاستثمار الإنمائيين؛ (2) وتعزيز المشاركة الواسعة والتمثيلية ضمن مبادرات الإصلاح، بما في ذلك في صفوف السكان الأصليين والمزارعين والمنظمات الشعبية والقيادة المتوارثة؛ (3) وإلهام أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم لاتخاذ إجراءات تكفل إنجاح عقد الأمم المتحدة، عن طريق مبادرات الإصلاح الصغيرة والواسعة النطاق على حد سواء.

ثالثًا – مجالات الإصلاح

9- يمكن تنفيذ إصلاح النظم الإيكولوجية في جميع الأنواع المتدهورة من النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والبحرية، بما في ذلك النظم الحضرية ونظم الإنتاج والنظم الثقافية والنظم شبه الطبيعية والطبيعية. ويشمل إصلاح النظم الإيكولوجية على مجموعة واسعة من الأنشطة، المنفذة بصورة فردية أو جماعية بغرض إصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة بجميع أشكالها.

10- وتتضمن تلك الأنشطة ما يلي: (1) الحد من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية على غرار التلوث واستخدام الموارد وإدارتها بصورة غير مستدامة؛ (2) وإزالة الملوثات والمخاطر الأخرى، المعروفة عادة باسم الإصلاح البيئي؛ (3) وإعادة تأهيل وظائف النظم الإيكولوجية وخدماته في المناطق المعدلة للغاية مثل المناجم ونظم الإنتاج المتدهورة؛ (4) والإصلاح الإيكولوجي، الذي يرمي إلى وقف التدهور والمساعدة في انتعاش نظام إيكولوجي ما لكي يعود إلى الحالة التي لكان عليها لو لم يقع التدهور.

11- ولكي تُعتبر الأنشطة المنفذة عملية إصلاح إيكولوجي، يجب أن تنتج عنها مكاسب صافية لصالح التنوع البيولوجي وصحة النظام الإيكولوجي وسلامته ورفاه الإنسان، بما في ذلك الإنتاج المستدام للبضائع والخدمات. وينبغي أن تُعتبر هذه الأنشطة مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

رابعًا – عقد الأمم المتحدة ومسارات التعافي من كوفيد–19

12- من المتوقع أن تولد الأنشطة المنفذة في إطار عقد الأمم المتحدة اقتصاد إصلاحٍ جديدٍ يشتمل على استثمارات في إصلاح النظام الإيكولوجي على نطاق مئات الملايين من الهكتارات. وقد يخلق هذا الإصلاح ملايين الوظائف الجديدة ويفضي إلى عائدات اقتصادية جمة على الاستثمارات ويساعد العالم على التعافي من الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد–19. ومن المثبَت أن الاستثمارات في الإصلاح الواسع النطاق للنظام الإيكولوجي تولد مزيدًا من سبل المعيشة لكل دولار يتمّ إنفاقه مقارنة بقطاعات أخرى، بموازاة تحقيق عائدات اقتصادية طويلة الأجل وجاذِبة[2].

13- ومن المتوقع أن ينشئ العقد بحلول نهاية عام 2030 منصة كي تضع المجتمعات في جميع أنحاء العالم علاقاتها مع الطبيعة على مسار جديد سيتضمن ما يلي: احترام الطبيعة على نطاق المجتمع؛ وتنفيذ الإصلاح الإيكولوجي على مئات الملايين من الهكتارات وتوليد ملايين سبل العيش الجديدة؛ وتحويل سلاسل الإمداد وأنماط الاستهلاك العالمية بغرض حماية البيئة وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام.

خامسًا – احتياجات الإصلاح في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

14- تواجه النظم الإيكولوجية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اليوم مجموعة واسعة من حالات الإجهاد الكبرى، بما في ذلك ندرة المياه والجفاف وتدهور الأراضي. وتتعرض الأراضي الصالحة للزراعة في الإقليم لتدهور مستمر سببه تعرية التربة والملوحة والتلوث، في حين تتعرض المراعي والغابات لضغوط متزايدة بسبب الرعي الجائر وإزالة الأشجار والإدارة والاستخدام غير المستدامين. وعلاوة على ذلك، تعمل الأحوال المناخية القاسية – لا سيما الجفاف والفيضانات المفاجئة والعواصف الرملية والترابية، إلى جانب النزاعات، على مفاقمة مواطن ضعف النظم الإيكولوجية وتضعف دورها في استدامة سبل العيش في الإقليم. وما لم يعالج اتجاه التدهور هذا، فإنه سيحد من قدرة النظم الإيكولوجية في الإقليم على توفير مجموعة من السلع والخدمات الأساسية بالنسبة إلى سبل عيش الناس ورفاههم ومن أجل سلامة بيئتهم.

15- ويتيح عقد الأمم المتحدة بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية فرصة فريدة لتوحيد جهود جميع أصحاب المصلحة المعنيين الرامية إلى وقف تدهور النظام الإيكولوجي وتحسين عملية الإصلاح. ويمكن استهداف النظم الإيكولوجية المتدهورة في الإقليم، بما في ذلك المناطق الزراعية والمراعي والغابات والموارد البحرية والمائية والمناطق الساحلية والأراضي الرطبة، لغرض تحسينها عن طريق برامج إصلاح واسعة النطاق. وهناك جملة من الإجراءات الممكنة منها زيادة الكربون العضوي في أنواع التربة الزراعية وإصلاح المناظر الطبيعية المتدهورة، بما في ذلك الغابات والمراعي، وإعادة تكوين الأرصدة السمكية المعرضة للصيد المفرط ومعالجة المناطق الملوثة وحماية موارد التنوع البيولوجي. كما يمكن أن تصبح نُهج إصلاح النظم الإيكولوجية والنُهج الأخرى المتعلقة بها جزءًا من الحل المنشود من أجل التكيف مع تغير المناخ.

[2] انظر: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/31813/ERDStrat.pdf?sequence=1&isAllowed=y

16- وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تبرز الحاجة إلى الإرادة السياسية والبيئات المؤاتية وخطة عمل واضحة سيجري وضعها على نحو تشاركي مع أصحاب المصلحة المعنيين بما يكفل تنفيذ العقد. وتعمل المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع برنامج مشترك للعمل من أجل وقف تدهور النظم الإيكولوجية وعكس مساره في الإقليم. ويجري العمل على إنشاء مجموعة ممارسين تضم ممثلين من وزارات مختلفة فيها قطاعات فرعية ذات صلة بالنظام الإيكولوجي ومجالات مواضيعية ذات الصلة ومن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية إنشاء أوجه تآزر بين الزراعة والحفاظ على النظام الإيكولوجي وتدخلات الإصلاح.

17- وسيسهم تحقيق غايات عقد الأمم المتحدة في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهداف حيادية تدهور الأراضي والمساهمات المحددة وطنيًا واستراتيجية التنوع البيولوجي الوطني وخطة العمل وبرنامج العمل الوطني من أجل مكافحة التصحر.